جامعة الكويت
كلية الدراسات العليا
برنامج الدكتوراة في الحديث الشريف وعلومه

المادة: مناهج المحدثين
العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧
الفصل الدراسي الأول

منهج الإمام الترمذي

في جامعه

كتب البحث :
عبد العزيز أحمد العباد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

فهذا بحث حول الإمام الترمذي ومنهجه الحديثي عموماً وفي كتابه الجامع خصوصاً، كتبته أثناء دراسة مادة مناهج المحدثين في مرحلة الدكتوراة.

وتحريت في كتابة هذا البحث جمع أكبر عدد من المسائل لا سيما المهم منها مما له ارتباط بموضوع البحث، مع الحرص على الاختصار قدر الإمكان عند الكلام تحت كل مسألة.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- المقدمة.
- المبحث الأول: ترجمة الترمذي، وفيه تسعة مطالب:
  - المطلب الأول: اسمه ونسبه.
  - المطلب الثاني: مولده.
  - المطلب الثالث: رحلاته العلمية.
  - المطلب الرابع: من ثناء العلماء عليه.
  - المطلب الخامس: عدم معرفة ابن حزم للترمذي.
  - المطلب السادس: عقيدته .
  - المطلب السابع: مذهبه الفقهي.
  - المطلب الثامن: بعض مؤلفاته.
  - المطلب التاسع: وفاته.
- المبحث الثاني: معالم من منهجه الحديثي عموماً:
  - المطلب الأول: آراؤه في طرق التحمل والأداء، وفيه فرعان:
    - الفرع الأول: طرق التحمل.
    - الفرع الثاني: طرق الأداء.
  - المطلب الثاني: موقفه من الرواية بالمعنى.
  - المطلب الثالث: موقفه من المرسل.
  - المطلب الرابع: شرطه في اتصال السند.

- المطلب الثالث: بعض أبرز المؤاخذات على منهج الترمذي، وفيه فرعان:
  - الفرع الأول: اتهامه بالتساهل.
  - الفرع الثاني: وجود بعض الرواة الضعفاء في كتابه الجامع.

- المبحث الثالث: منهجه في تصنيف كتابه الجامع، وفيه مطلب:
  - المطلب الأول: اسم الكتاب.
  - المطلب الثاني: سبب التأليف.
  - المطلب الثالث: من ثناء أهل العلم على الكتاب.
  - المطلب الرابع: من جهود أهل العلم في العناية بالكتاب، وفيه (٦) فروع:
    - الفرع الأول: أشهر طبعات الكتاب.
    - الفرع الثاني: شروحه.
    - الفرع الثالث: مختصرات.
    - الفرع الرابع: مستخرجات.
    - الفرع الخامس: دراسة وتحقيق لأحاديث الكتاب.
    - الفرع السادس: دراسات حول منهج المؤلف.
  - المطلب الخامس: أسماء رواة كتاب الجامع عن الترمذي.
  - المطلب السادس: اختلاف نسخ جامع الترمذي.
  - المطلب السابع: طريقة المؤلف في ترتيب أبواب الكتاب.
  - المطلب الثامن: عدد أحاديث الكتاب.
  - المطلب التاسع: التكرار في الأبواب والأحاديث.
  - المطلب العاشر: الترمذي يبدأ غالباً بذكر الغرائب في أول الأبواب.
  - المطلب الحادي عشر: مصادره في حكاية الأقوال الفقهية.
  - المطلب الثاني عشر: مصادره الأساسية في حكاية العلل.
  - المطلب الثالث عشر: أسبقية الترمذي في التصنيف على الأبواب المعللة.
  - المطلب الرابع عشر: الرباعيات والثلاثيات في جامع الترمذي.
  - المطلب الخامس عشر: رتبة الأحاديث في جامع الترمذي بشكل عام.
  - المطلب السادس عشر: شرطه الأساسي في الأحاديث التي يودعها في جامعه.

- المطلب السابع عشر: الأحاديث غير المعمول بها في جامع الترمذي.
- المطلب الثامن عشر: الأحاديث التي لا تصح ولكن عليها العمل.
- المطلب التاسع عشر: شيوخ الترمذي في جامعه، وفيه ثلاثة فروع:
  - الفرع الأول: عددهم ومرتبتهم من حيث الضبط.
  - الفرع الثاني: أسماء الشيوخ الذين أكثر الترمذي من إخراج حديثهم.
  - الفرع الثالث: شيوخه من أصحاب الكتب الستة.
- المطلب العشرون: موقفه من زيادة الثقة
- المطلب الواحد والعشرون: شرطه في الرواة، وفيه خمسة فروع:
  - الفرع الأول: لم يشترط الترمذي عدم الإخراج عن الرواة يكثر الوهم في حديثهم "ولا يكون الغالب في حديثهم الوهم".
  - الفرع الثاني: يخرج عن الرواة الذين يغلب على حديثهم الوهم والرواة المتروكين ولكنه يبين حالهم [مع المقارنة بين صنيعه في هذه الجزئية وصنيع غيره من أصحاب الكتب الستة].
  - الفرع الثالث: الرواة المتهمون بالكذب.
  - الفرع الرابع: مثال على طبقات الرواة التي يخرج الترمذي حديثها (طبقات الرواة عن الزهري).
  - الفرع الخامس: الرواية عن الذين رُموا ببدعة.
- المطلب الثاني والعشرون: بعض أبرز اصطلاحات الترمذي، وفيه تسعة فروع:
  - الفرع الأول: عدد اصطلاحات الترمذي.
  - الفرع الثاني: تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن عند العلماء قبل الترمذي.
  - الفرع الثالث: مصطلح: غريب.
  - الفرع الرابع: مصطلح: حسن.
  - الفرع الخامس: مصطلح: حسن غريب.
  - الفرع السادس: مصطلح: حسن صحيح / حسن صحيح غريب.
  - الفرع السابع: مصطلح: المنكر.
  - الفرع الثامن: مصطلح: في الباب عن فلان.
- الخاتمة.

المبحث الأول: ترجمة الترمذي

المطلب الأول: اسمه ونسبه[1]:

هو أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير الحافظ صاحب كتاب الجامع.

المطلب الثاني: مولده:

قال الذهبي[2]:

«ولد: في حدود سنة عشر ومائتين».

وكان رحمه الله من أهل مدينة يقال لها (بوغ)[3] وهي من قرى الترمذ.

وأما الترمذ فقال فيها السمعاني[4]:

«مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الّذي يقال له جيحون، خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والمشايخ والفضلاء، والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة- وكنت أقمت بها اثنى عشر يوما- بفتح التاء وكسر الميم، والّذي كنا نعرفه قديما فيه كسر التاء والميم جميعا، والّذي يقوله المتوقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه» اهـ.

وقد قيل إنه وُلِدَ ضريراً وقيل غير ذلك، قال الذهبي[5]:

«اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم».

---

[1] الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٣٩٦)، التقييد لابن نقطة (ص: ٩٦) وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٧٨).

[2] سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).

[3] الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٦١) و (٣/ ٤٢).

[4] الأنساب للسمعاني (٣/ ٤١).

[5] سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).

المطلب الثالث: رحلاته العلمية:

قال ابن نقطة[٦]:

- سمع بالحجاز من:

مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

- وبالبصرة من:

مُحَمَّد بن بشار بندار ومُحَمَّد بن المثنى وعمر بن علي بن بحر بن كثير الفلاس وغيرهم.

- وبواسط من:

أبي الشعثاء علي بن الحسن.

- وبالكوفة من:

أبي كريب ومُحَمَّد بن عثمان بن كرامة وعبيد بن أسباط وعلي بن المنذر الطريقي في آخرين.

- وببغداد من:

الحسن بن الصباح واحمد بن حسان بن ميمون وأحمد بن منيع ومُحَمَّد بن إسحاق الصاغاني.

- وبالري من:

أبي زرعة الرازي.

- وبخراسان من:

علي بن حجر ومُحَمَّد بن علي بن الحسن بن شقيق وقتيبة بن سعيد ومُحَمَّد بن يحيى النيسابوري في خلق كثير.

وقال الذهبي[٧]:

«وارتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام».

---

[٦] التقييد (ص: ٩٦ – ٩٧).

[٧] سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).

المطلب الرابع: من ثناء العلماء عليه:

قال أبو الفضل البيلماني[٨]:

«سمعت نصر بن مُحَمَّد الشير كوهي يقول: سمعت مُحَمَّد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي مُحَمَّد بن إسماعيل ما نتفعت بك أكثر مما نتفعت بي».

قال ابن حبان[٩]:

«كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر».

قال الخليلي[١٠]:

«الحافظ ثقة، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل».

---

[٨] انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٩).

[٩] الثقات لابن حبان (٩/ ١٥٣).

[١٠] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٠٤).

المطلب الخامس: عدم معرفة ابن حزم للترمذي:

تتابع كثير من أهل العلم[١١] في النكير على ابن حزم بسبب وصفه للترمذي بأنه مجهول

قال ابن حجر[١٢]:

«وأما أبو مُحَمَّد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من الاتصال: ((مُحَمَّد بن عيسى بن سورة مجهول)) ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا أطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن مُحَمَّد بن الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره فكيف فات بن حزم الوقوف عليه فيه[١٣] وقال الإدريسي كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ» ا هـ.

وقيل إن ابن حزم عرفه لاحقاً فنوَّه بذكره في كتاب آخر، فقال[١٤]:

«وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث ، وتثقيف سوادها في الذكر ، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وابن عقدة والدارقطني والعقيلي والحاكم ونظرائهم ، فهؤلاء في هذه الطريقة فوق هؤلاء المذكورين إلا أحمد ، فإنه في الحفظ نظير هؤلاء ، وبالله تعالى التوفيق».

وقد اختلف أهل العلم وطلابه في هذه المسألة قديماً وحديثاً، وممن بحثها بتوسع مع محاولة الدفاع عن ابن حزم وترجيحهم عدم صحة ما نُسب لابن حزم:

- الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لجامع الترمذي
- د. مُحَمَّد الصقلي في كتاب جامع الترمذي في الدراسات المغربية
- د. خالد باسمح في كتاب الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل

---

[١١] منهم: التجيبي في برنامجه ص ١٠٦ ، والذهبي في ميزان الاعتدال ٣ / ١١٧ وسير الأعلام ١٨ / ٢٠٢ ، ابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٦٧ ، وابن حجر في التهذيب ٩ / ٣٨٨.

[١٢] تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٨).

[١٣] وأيضاً فإن ابن عبد البر –وهو صاحب ابن حزم– قد أكثر في التمهيد والاستذكار من النقول عن الترمذي.

[١٤] الرسالة الباهرة ص ٥٠.

المطلب السادس: عقيدته:

كان الترمذي رحمه الله إماماً على عقيدة أهل السنة والجماعة، ومن ذلك:

عقيدته في الأسماء والصفات[١٥] كان على عقيدة أهل السنة ونقل عدة نقولات عن علماء أهل السنة في تبيان هذه العقيدة، وقد جمع الشيخ طارق عوض الله في كتابه: (عقيدة أهل السنة والجماعة للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي) نصوص الترمذي في أمور الاعتقاد.

وأما ذكره د.نور الدين عتر –حفظه الله– في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)[١٦] أن أبا عيسى الترمذي كان مفوضاً ولكن النصوص التي أوردها الترمذي في أمور الاعتقاد تدحض هذه الدعوى.

وكذلك خالف في كتابه عقيدة الخوارج تفسيرهم للعديد من الأحاديث[١٧].

المطلب السابع: مذهبه الفقهي:

القول الأول:

قيل هو ليس بمقلد ولكن هو يميل إلى أقوال أئمة الحديث دون تخصيص لواحدٍ بعينه.

سئل ابن تيمية عن مذاهب بعض أئمة الحديث، فأجاب[١٨]:

«الحمد لله رب العالمين، أما البخاري؛ وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم؛ والترمذي؛ والنسائي؛ وابن ماجه؛ وابن خزيمة؛ وأبو يعلى؛ والبزار؛ ونحوهم؛ فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي؛ وأحمد؛ وإسحاق وأبي عبيد؛ وأمثالهم.

ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل وهم إلى مذاهب أهل الحجاز –كمالك وأمثاله – أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق –كأبي حنيفة والثوري –».

---

[١٥] انظر على سبيل المثال لا الحصر كلامه عند الأحاديث التالية: ٦٦٢، ٢٥٥٧، ٣٠٤٥ .

[١٦] ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

[١٧] انظر على سبيل المثال لا الحصر كلامه عند الأحاديث التالية: ١٩٢١، ٢٠٤٤، ٢١٨٧ .

[١٨] مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠).

القول الثاني:

قيل هو مقلد للشافعي، قال الشيخ مُحَمَّد أنور الكشميري[١٩]:

«واعلم أنَّ البخاري مجتهدٌ لا ريب فيه ، وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته إياه في المسائل المشهورة ، وإلا فموافقته للإمام الأعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعي، وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع؛ لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفي، فَعَدّه شافعياً باعتبار الطبقة ليس بأولى مِنْ عَدِّه حنفياً.

وأما الترمذي فهو شافعي المذهب لم يُخَالفه صراحة إلا في مسألة الإبراد[٢٠].

والنسائي وأبو داود حنبليان صَرَّح به الحافظ ابن تيمية، وزعم آخرون أنهما شافعيان. وأما مسلم وابن ماجه فلا يُعْلَم مذهبهما ، وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليُسْتَدل منها على مذهبه» اهـ.

قلت:

والقول الأول هو ظاهر صنيع الترمذي في جامعه، والقول الثاني يحتاج لتتبع جميع المسائل والمقارنة بينها وبين مذهب الإمام الشافعي.

المطلب الثامن: مؤلفاته:

١- الجامع وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

٢- الشمائل المحمدية.

٣- العلل الكبير، ورتبه أبو طالب القاضي على الأبواب.

٤- العلل الصغير وهو مُلحق في آخر كتابه الجامع.

ومن كتب الترمذي التي أشار إليها الترمذي ولكننا لا نعلم عنها شيئاً، كتاب حول الموقوفات، قال رحمه الله[٢١]:

«وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذى فيه الموقوف».

---

[١٩] فيض الباري على صحيح البخاري (٥٨/١).

[٢٠] يعني صلاة الظهر.

[٢١] جامع الترمذي (٦/ ٢٣٢).

قال ابن رجب[٢٢]:

«اعلم أن أبا عيسى – رحمه الله – ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين: كسفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وذكر فيه كثيرا من العلل والتواريخ والتراجم ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، فذكر ههنا أسانيد مجملة، وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيد ذلك، حيث ذكر أن بعضه عن فلان، وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض ولم يميزه.

وقد ذكر أنه بين ذلك على وجهه في كتابه الذي فيه الموقوف، وكأنه – رحمه الله – له كتاب مصنف اكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلا من الموقوفات».

وقال ابن رجب أيضاً[٢٣]:

«وقد ذكر الترمذي ـ رحمه الله ـ إنما وضع كتابه هذا على الاختصار لما رجا فيه من المنفعة، وهو تقريبه على طلبة العلم.

وكان قد وعد بكتاب أكبر منه يستوعب فيه الأحاديث والآثار، ثم سأل الله عند فراغ كتابه النفع بما فيه، وأن لا يجعله وبالاً عليه برحمته».

وله مؤلفات أخرى[٢٤].

المطلب التاسع: وفاته:

قال ابن ماكولا[٢٥]:

«توفي بالترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩هـ».

---

[٢٢] شرح علل الترمذي (١/ ٣٣٧).

[٢٣] شرح علل الترمذي (٢/ ٦٥٩).

[٢٤] انظر أسمائها في كتاب: الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع ص ١٢١وما بعدها.

[٢٥] انظر: الإكمال (٤/ ٣٩٦)، التقييد لابن نقطة (ص: ٩٧).

المبحث الثاني: معالم من منهجه الحديثي عموماً

المطلب الأول: طرق التحمل والأداء:

الفرع الأول: طرق التحمل:

قال الترمذي رحمه الله[٢٦]:

«والقراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه إذا لم يحفظ هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع».

وقال أيضاً[٢٧]:

«حدثنا سويد بن نصر آخبرنا على بن الحسين بن واقد، عن أبى عصمة عن يزيد النحوي، عن عكرمة أن نفرا قدموا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه فجعل يقرأ عليهم، فيقدم، ويؤخر، فقال: إني بلهت لهذه المصيبة فاقرأوا عليَّ فإن إقراري به كقراءتي عليكم.

حدثنا سويد أخبرنا على بن الحسين بن واقد عن أبيه عن منصور بن المعتمر، قال: إذا ناول الرجل كتابه آخر، فقال: ارو هذا عنى فله أن يرويه.

وسمعت مُحَمَّد بن إسماعيل، يقول: سألت أبا عاصم النبيل، عن حديث، فقال: اقرأ على، فأحببت أن يقرأ هو، فقال: أأنت لا تجيز القراءة، وقد كان سفيان الثوري، ومالك بن أنس يجيزان القراءة؟».

وقال أيضاً[٢٨]:

«قال أبو عيسى: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة إذا أجاز العالم أن يروى عنه لأحد شيئا من حديثه أن يروى عنه.

حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبى مجلز، عن بشير بن نهيك، قال:

---

[٢٦] الجامع (٦/ ٢٤٧ – ٢٤٩).

[٢٧] المصدر السابق.

[٢٨] المصدر السابق.

كتبت كتابا، عن أبي هريرة، فقلت: أرويه عنك؟ قال: نعم.

حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل الواسطي أخبرنا مُحَمَّد بن الحسن، عن عوف الاعرابي، قال: قال رجل للحسن: عندي بعض حديثك أرويه عنك، قال: نعم.

قال أبو عيسى: ومُحَمَّد بن الحسن، إنما يعرف بمحبوب بن الحسن وقد حدث عنه غير واحد من الائمة.

حدثنا الجارود بن معاذ، أخبرنا أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر، قال: أتيت الزهري بكتاب، فقلت له: هذا من حديثك أروية عنك؟ قال: نعم.

حدثنا أبو بكر، عن على بن عبد الله، عن يحيى بن جاء ابن جريج إلى هشام بن عروة بكتاب، فقال هذا حديث أرويه سعيد، قال: عنك؟ فقال: نعم.

قال يحيى، فقلت في نفسي لا أدرى أيهما أعجب أمرا».

الفرع الثاني: طرق الأداء:

قال الترمذي[٢٩]:

«حدثنا حسين بن مهدى البصري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، قال: قرأت على عطاء بن أبي رباح، فقلت له: كيف أقول: فقال: قل حدثنا».

وقال أيضاً[٣٠]:

«حدثنا أحمد بن الحسن أخبرنا يحيى بن سليمان الجعفي المصري، قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس، وما قلت حدثني فهو ما سمعت وحدي، وما قلت أخبرنا فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد، وما قلت أخبرني فهو ما قرأت على العالم يعنى وأنا وحدي.

وسمعت مع أبا موسى مُحَمَّد بن المثنى، يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: حدثنا وأخبرنا واحد.

قال أبو عيسى:

وكنا عند أبي مصعب المديني فقرئ عليه بعض حديثه، فقلته له كيف نقول؟ فقال: قل حدثنا أبو مصعب».

---

[٢٩] المصدر السابق.

[٣٠] المصدر السابق.

المطلب الثاني: موقفه من الرواية بالمعنى

أجاز رحمه الله لمن أقام الإسناد وحفظه أن يروي بالمعنى إذا لم يُغيِّره.

قال الترمذي[٣١]:

«فأما من أقام الاسناد وحفظه، وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى.

حدثنا مُحَمَّد بن بشار، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدى، أخبرنا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن وائلة ابن الاسقع، قال إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم.

حدثنا يحيى بن موسى، أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن مُحَمَّد ابن سيرين، قال كنت أسمع الحديث من عشرة ؛ اللفظ مختلف والمعنى واحد.

حدثنا أحمد بن منيع، أخبرنا مُحَمَّد بن عبد الله الانصاري عن ابن عون، قال كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن مُحَمَّد، ومُحَمَّد بن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه.

حدثنا على بن خشرم، أخبرنا حفص بن غياث عن عاصم الاحول، قال قلت لابي عثمان النهدي: إنك تحدثنا بالحديث، ثم تحدثنا به على غير ما حدثتنا؟ قال عليك بالسماع الاول.

حدثنا الجارود، أخبرنا وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن، قال: إذا أصبت المعنى أجزأك.

حدثنا على بن حجر، أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سيف هو ابن سليمان، قال: سمعت مجاهدا يقول: أنقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه.

حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، أخبرنا زيد بن حباب عن رجل قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى.

حدثنا الحسين بن حريث، قال سمت وكيعا يقول: إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس، وإنما ضل أهل العل بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الائمة مع حفظهم».

---

[٣١] جامع الترمذي (٦/ ٢٤٢ – ٢٤٣).

المطلب الثالث: موقفه من المرسل

ظاهر صنيع الترمذي عند كلامه عن المرسل في العلل الصغير أنه لا يرى صحة المرسل.

قال الترمذي[٣٢]:

«والحديث إذا كان مرسلا، فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث قد ضعفه غير واحد منهم».

وقال أيضاً[٣٣]:

«ومن ضعف المرسل فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الائمة قد حدثوا عن الثقات، وعن غير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة ؛ قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه».

وقال أيضاً[٣٤]:

«وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضا».

المطلب الرابع: شرطه في اتصال السند

الأظهر أن شرطه في الاتصال والانقطاع مشابه لشرط شيخه البخاري في اشتراط ثبوت السماع[٣٥] وعدم الاكتفاء بالمعاصرة وإمكان اللقيا.

ويدل على ذلك:

أنه كان يُعلُّ بعض الأحاديث بنفس طريقة شيخه البخاري، فكان يقول: "لا نعرف له سماعاً" أو "لم يسمع من فلان" ونحوها من العبارات:

مثال ذلك:

قال الترمذي عند حديث (٨٤٦) والذي رواه المطلب بن حنطب، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلاَلٌ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدْ لَكُمْ.

---

[٣٢] جامع الترمذي (٦/ ٢٥٠).

[٣٣] جامع الترمذي (٦/ ٢٥١).

[٣٤] المصدر السابق.

[٣٥] انظر لمزيدٍ من الأمثلة: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية ص ٢٧٣ إلى ٢٨٣

قال:

«وَالمطَّلِبُ لاَ نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ».

وقال أيضاً عقب الحديث (١٤٢٣) في جامعه وهو من طريق الحَسَنِ البَصْرِيّ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاَثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ.

قال:

«قَدْ كَانَ الحَسَنُ فِي زَمَانِ عَلِيٍّ وَقَدْ أَدْرَكَهُ، وَلَكِنَّا لاَ نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ».

هذا ما يظهر ابتداءً، والمسألة بحاجة لمزيد بحث.

المطلب الخامس: بعض أبرز المؤاخذات على الترمذي:

الفرع الأول: اتهامه بالتساهل

من المؤاخذات التي اشتهرت عن الترمذي اتهامه بالتساهل في قبول الأحاديث، وحتى لا تكون التهمة مجملة وفيها نوعٌ من التداخل أحب أن أقسمها إلى نوعين:

التساهل في التحسين

التساهل في التصحيح

اتهامه بالتساهل في التحسين

اشتد نكير عدد من أهل العلم على أحكام الترمذي في تحسين الأحاديث، ومن ذلك:

قال الذهبي[٣٦]: «فلا يُغتَرّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقَّةِ غالبُها ضعاف».

قال الزيلعي[٣٧]: قال ابنُ دِحْيَة في "العَلَم المشهور": «وكم حَسّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية!».

---

[٣٦] ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦).

[٣٧] نصب الراية (٢/ ٢١٧).

الجواب:

الترمذي أبان عن مقصده بالتحسين، وهو مختلف لما اصطلح عليه المتأخرون في معنى الحسن، فلا يصح محاكمته وفق ما تعارف عليه المتأخرون.

اتهامه بالتساهل في التصحيح:

وقال الذهبي[٣٨]: «"جامعه" قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه. ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدّد، و نفَسهُ في التضعيف رَخو».

وقال أيضاً[٣٩]: «وأما الترمذي فروى من حديثه[٤٠] الصلح جائز بين المسلمين، وصحّحه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

قال ابن القيم[٤١]:

«هَذَا مَعَ أَن التِّرْمِذِيّ يصحح أَحَادِيث لم يُتَابِعه غَيره على تصحيحها بل يصحح مَا يُضعفهُ غَيره أَو يُنكره، فَإِنَّهُ صحّح حَدِيث كثير بن عبد الله بن عَمْرو بن عَوْف وَأحمد يضعف حَدِيثه جدا وفال لِابْنِهِ عبد الله لَا تحدث عَنهُ وَقَالَ مُنكر الحَدِيث لَيْسَ بِشَيْء»[٤٢].

قال الألباني[٤٣]: «تساهُل الترمذي، إنكارُه مكابرةٌ، لشهرته عند العلماء، وقد تتبعتُ أحاديث "سننه" حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي: قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قَوّيتُه لمتابعٍ أو شاهد».

---

[٣٨] سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٧٦).

[٣٩] ميزان الاعتدال (٥ / ٤٩٣).

[٤٠] يعني: كثير بن عبد الله.

[٤١] الفروسية (ص: ٢٤٣).

[٤٢] ابن القيم ذكر أن الترمذي يصحح أحاديثاً لا يتابعه غيره على تصحيحها، وكلامه هذا ليس فيه اتهام للترمذي بالتساهل كما فعل الذهبي، وإنما هو وصف مطابق للحال بأن الترمذي صحح أحاديثاً خالفه فيها غيره.

[٤٣] السلسلة الضعيفة (٣/٣٠).

والجواب على ما سبق لا سيما كلام العلامة الألباني من وجوه:

١- أن من أحاديث الجامع التي ذكر الألباني أنها نحو الألف منها ما ضَعَّفه الترمذي نفسه، فلا يصح اتهامه لأجل أحاديث قام هو بتضعيفها، قال ابن رجب بعد كلامٍ حول الأحاديث المنكرة الشاذة الغريبة:

«وقد اعترض على الترمذي ـ رحمه الله ـ بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب، فإنه ـ رحمه الله ـ يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان مقصده ـ رحمه الله ـ ذكر العلل».

٢- أن عدد ما نص الترمذي على تصحيحه بقوله: (صحيح) فقط، أو (حسن صحيح) ونحوها؛ يبلغ نحو (٢١٣٣)، منها فقط (١١٣) هو ما ضعفه الألباني، أما بقية ما ضَعَّفه الألباني فليس مما صححه الترمذي كما تقدم، وإنما هو مما ضعفه أو حسَّنه، فأنى يكون اتهامه بالتساهل لأجل هذا العدد اليسير من إجمالي ذاك العدد الكبير[٤٤].

٣- حتى الأحاديث الـ (١١٣) التي صححها الترمذي وخالفه غيره فيها، فقد يكون للترمذي وجهة نظر حول الراوي فقد يراه ثقةً بينما يضعفه غيره.

٤- اختلاف النسخ، فبعضها يزيد أو ينقص على بعضٍ في الألفاظ، فربما نُسب إليه تصحيح حديث ما بسبب خطأ في بعض النسخ[٤٥].

الفرع الثاني: انتقاده بسبب وجود بعض الرواة الضعفاء

وسيأتي الكلام حول هذه المسألة عند الكلام عن شرطه في الرواة.

---

[٤٤] وسيأتي الكلام حول هذه المسألة عند شرح اصطلاحات الترمذي.

[٤٥] سيأتي الكلام عن هذه المسألة.

وممن بحث مسألة التساهل من عدمه د. نور الدين عتر في كتابه حول الإمام الترمذي ص: ٢٣٧ إلى ٢٦٥، د. خالد الدريس في كتابه عن الحديث الحسن ٤ / ١٥٣٣، ود. حاتم العوني في كتابه المرسل الخفي ١ / ٣١٢ وما بعده.

المبحث الثالث: منهجه في تصنيف كتابه الجامع

المطلب الأول: اسم الكتاب

((الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل))، هكذا جاء في بعض مخطوطات الكتاب[٤٦].

وعُرف الكتاب واشتهر أيضاً بأسماء أخرى، أذكر أبرزها بالترتيب من الأكثر إلى الأقل استعمالاً[٤٧]:

١- الجامع أو جامع الترمذي، وهو الأشهر والأكثر استعمالاً في أوساط المشتغلين في الحديث قديماً وحديثاً، وممن استخدم هذا الاسم على سبيل المثال لا الحصر: القاضي عياض[٤٨]، أبو شامة المقدسي[٤٩]، وابن سيد الناس سمى كتابه بـ:(النَفْح الشذِي في شرح جامع الترمذي)[٥٠]، ابن رجب[٥١]، العراقي[٥٢]، وابن حجر، والسيوطي وله شرح بعنوان: (قوت المغتذي على جامع الترمذي).

٢- السنن أو سنن الترمذي، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث كثرة الاستخدام، والمعاصرون أكثر استخداماً لهذا الاسم من المتقدمين.

٣- الصحيح أو صحيح الترمذي أو الجامع الصحيح أو المسند الصحيح، قال ابن جماعة[٥٣]:
«وَهُوَ ظَاهر كَلَام الْحَاكِم فِي تَصَرُّفَاته وتسميتهَ جَامع التِّرْمِذِيّ بالجامع الصَّحِيح، وأطلق الْخَطِيب

---

[٤٦] تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي للدكتور عبد الفتاح أبو غدة ص: ٧٨ إلى ٨٤.

[٤٧] هذه النتيجة توصلت لها من خلال البحث في الأسماء المذكورة أعلاه في كتب الحديث وعلومه والتراجم ونحوها وذلك من خلال برنامج المكتبة الشاملة

[٤٨] إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٠٠).

[٤٩] شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى (ص: ٥٢).

[٥٠] انظر: مقدمة الشيخ أحمد معبد على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٦٤).

[٥١] انظر: فتح الباري لابن رجب (١/ ١٠٦و٢٠١)، وجامع العلوم والحكم (٢/ ٩٧ و ١٢١).

[٥٢] طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٦٠ و ١٦٩ و ٣٦٩).

[٥٣] المنهل الروي (ص: ٣٧)، وبنحوه قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص: ٣١).

اسْم الصَّحِيح على كتابي التِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ» ا هـ .

وأما تسميته "بالمسند الصحيح" تحديداً فربما يُستدل عليها بما جاء في ترجمة الترمذي:

«وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب - يعني المسند الصحيح - فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به».

وقد انتقد الشيخ الألباني صحة هذه التسمية[٥٤] واستدل بأمور، منها:

- الظاهر أن التسمية ليست من الترمذي نفسه ، وإنما هي تفسير من الراوي.
- أن ناقل هذا الكلام بهذا السياق هو منصور الخالدي وهو متهم في ضبطه وعدالته وصدقه.
- الانقطاع بين الخالدي والترمذي فالأول توفي سنة (٤٠٢) ، والترمذي سنة (٢٧٦)، بين وفاتيهما (١٢٦) سنة، فبينهما واسطتان أو أكثر ، فهو معضل.
- أن موضع هذه العبارة "المسند الصحيح" قد اختلف النقلة في ضبطه وتحديده وفي ذكره من عدمه، فسياق سير أعلام النبلاء والتذكرة للذهبي مختلف عن سياق ابن حجر في تهذيب التهذيب.

قلت:

بعضهم ذكر عبارة: (يعني: المسند الصحيح) ومنهم الإسعردي في فضائل سنن الترمذي (ص: ٣٢)

بعضهم قال: (يعني: الجامع) ومنهم الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٤) و سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٤).

وبعضهم نقل كلام منصور الخالدي ولم يذكر أي عبارة تفسيرية، قال التجيبي[٥٥]:

((روينا عن الحافظ أبي بكر بن عبد الغني البغدادي رحمه الله، روي بإسناده إلى مصنفه أنه قال: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم)).

وهكذا صنع ابن الأثير في جامع الأصول (١/ ١٩٤)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٢٩).

---

[٥٤] انظر: ضعيف سنن الترمذي (ص ١٩ - ٢١).

[٥٥] برنامج التجيبي (ص: ١٠٤).

ومن الأسماء التي استعملها أهل العلم أيضاً:

"الجامع الكبير"، هكذا جاء في نسخة الكروخي المخطوطة، وطُبع بهذا العنوان في بعض الطبعات مثل: طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وطبعة دار الصديق بتحقيق عصام موسى هادي.

المطلب الثاني: سبب التأليف

قال الترمذي في العلل الصغير[٥٦]:

«وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس.

لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه، منهم:

هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، ولهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله المسلمين به، فيهم القدوة فيما صنفوا».

المطلب الثالث: من ثناء أهل العلم على الكتاب وبيان منزلته ومزاياه:

قال ابن رجب[٥٧]:

«وقد ذكر الترمذي ـ رحمه الله ـ إنما وضع كتابه هذا على الاختصار لما رجا فيه من المنفعة، وهو تقريبه على طلبة العلم. وكان قد وعد بكتاب أكبر منه يستوعب فيه الأحاديث والآثار، ثم سأل الله عند فراغ كتابه النفع بما فيه، وأن لا يجعله وبالاً عليه برحمته.

وقد ظهرت آثار إجابة دعائه الأول، وحصل النفع بهذا الكتاب نفعاً عاماً.

قال مُحَمَّد بن طاهر المقدسي:

سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن مُحَمَّد الأنصاري، يقول:

---

[٥٦] سنن الترمذي (٦/ ٢٣٣)

[٥٧] شرح علل الترمذي (٢/ ٦٥٩).

كتاب أبي عيسى الترمذي ـ عندي ـ أفيد من كتاب البخاري ومسلم، قلت: لم؟.

قال: لأن كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل واحد من الناس، من الفقهاء والمحدثين، وغيرهم».

قال التجيبي[٥٨]:

«روينا عن الحافظ أبي بكر بن عبد الغني البغدادي رحمه الله، روي بإسناده إلى مصنفه أنه قال: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم».

انتقد الشيخ الألباني صحة هذه العبارة في متنها وسندها، وانتقد كذلك مقولة ((كأنما في بيته نبي)) في متنها وإسنادها[٥٩].

المطلب الرابع: من جهود أهل العلم في العناية بالكتاب:

الفرع الأول: أشهر طبعات الكتاب:

طُبع الكتاب عدة طبعات، أذكر أشهرها[٦٠] حسب ترتيبها الزمني:

١- في سنة ١٢٩٢ هـ طبعة بولاق.

٢- في سنة ١٣٢٨ هـ طُبع في دلهي.

٣- في سنة ١٣٥٧ هـ طُبع بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر ولكنه توفي قبل أن يتمه، فحقق المجلدين الأول والثاني (آخر أبواب الصلاة)، ثم أكمل الشيخ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي المجلد الثالث (من كتاب الزكاة إلى كتاب الأحكام)، ثم الشيخ إبراهيم عطوة عوض أكمل المجلدين الرابع والخامس (من كتاب الديات إلى آخر الكتاب).

---

[٥٨] برنامج التجيبي (ص: ١٠٤).

[٥٩] ضعيف سنن الترمذي (ص ١٩ - ٢١).

[٦٠] لم أذكر جميع الطبعات، ومن أراد المزيد من المعلومات حول الطبعات القديمة فليراجع مقدمة الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي ٦/١ إلى١٢.

وطُبع هذا التحقيق طبعةً ثانية في سنة ١٣٩٨هـ.

٤- في سنة ١٤١٦ هـ طُبع بتحقيق بشار عواد (دار الغرب) .

٥- طبع بعناية مشهور سلمان آل سلمان الذي جمع أحكام الألباني التي كتبها بعد أن قسم كتاب الترمذي إلى صحيح وضعيف، (مكتبة المعارف بالرياض)، ولم يذكروا سنة الطبع بالتحديد.

٦- طبع في سنة ١٤٣٠هـ بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله (مؤسسة الرسالة).

٧- طبع في سنة ١٤٣٣هـ بتحقيق الشيخ عصام موسى هادي (دار الصديق).

٨- طبع في سنة ١٤٣٥هـ (مؤسسة دار التأصيل).

الفرع الثاني: أشهر شروحه:

بعض أبرز شروح جامع الترمذي[٦١]:

١- الحافظ البغوي أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ كان له شرح لجامع الترمذي[٦٢].

٢- الشرح المعروف بـ: "عارضة الأحوذي" للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، وسُمي الشرح بهذا أخذًا من قول الشارح في مقدمته: «فخذوها عارضة من أَحْوَذِي علم كتاب الترمذي».

قال د. أحمد معبد[٦٣]: «وبعد هذا الشرح لم أجد شرحًا للترمذي إلا شرح ابن سيد الناس».

٣- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس أبي الفتح اليعمري المتوفى سنة (٧٣٤ هـ).

قال د. أحمد معبد عن شرح ابن سيد الناس[٦٤]: «ومن بعده تتابع الغيث، كما سيأتي، ما بين مكمِل ومُستأنِف».

ولم يتم شرحه فوصل إلى باب: (ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام) وشرح قدراً

---

[٦١] من أراد المزيد فليطالع جامع الترمذي في الدراسات المغربية للدكتور مُحَمَّد الصقلي، مقدمة الشيخ أحمد معبد على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، مقدمة المباركفوري في تحفة الأحوذي وغيرها.

[٦٢] انظر: مقدمة الشيخ أحمد معبد على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٧٠).

[٦٣] مقدمته على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٧٢).

[٦٤] المصدر السابق.

يسيراً من هذا الباب.

٤- تكملة الحافظ زين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) لشرح ابن سيد الناس.

قال علي بن مُحَمَّد بن علي العلاء الطرسوسي المزي أنه سمع ابن رجب يقول[٦٥]: «أرسل إلي الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي».

٥- شرحه زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن النقيب المعروف بـ: ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ).

٦- إنجاز الوعد الوَفِي[٦٦]، بشرح جامع الترمذي لسراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، شرح فيه زوائد جامع الترمذي على الصحيحين وسنن أبي داود.

٧- العَرف الشّذِي على جامع الترمذي سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير، المعروف بالبلقيني (ت ٨٠٥ هـ).

٨- شرح ابن حجر العسقلاني، ذكره عن نفسه[٦٧].

٩- قوت المغتذي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ

١٠- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي العلا مُحَمَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعروف بالمباركفوري المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ.

الفرع الثالث: مختصرات الكتاب:

للكتاب مختصرات منها:

١- مختصر الجامع[٦٨] أيضا لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي المتوفي سنة ٧١٠هـ.

٢- مختصر الجامع[٦٩] لنجم الدين مُحَمَّد بن عقيل اليالسي الشافعي المتوفي سنة ٧٢٩هـ .

٣- مختصر جامع الترمذي[٧٠] مُحَمَّد بن عبد المحسن القلعي المتوفى سنة ١١٧٥هـ، ربما يكون اسمه: تجريد

---

[٦٥] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/ ٣٢٨).

[٦٦] النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٧٩).

[٦٧] فتح الباري (١/ ٣٣٠).

[٦٨] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٥٥٩).

[٦٩] المصدر السابق.

[٧٠] انظر: خزانة التراث – فهرس مخطوطات الذي قام بإصداره مركز الملك فيصل، الرقم التسلسلي: ٧٣٤٩٠ و ٧٣٩٦٥

جامع الترمذي[٧١].

الفرع الرابع: المستخرجات:

مستخرج أبي علي الحسن بن علي الطوسي المتوفى سنة ٣١٢ هـ

الفرع الخامس: دراسة أحاديث الكتاب

عمل الشيخ الألباني على دراسة أحاديث الكتاب، حيث حقق أحاديثه وقسمها على كتابين: صحيح الترمذي وضعيف الترمذي.

والشيخ شعيب الأرناؤوط والمشتغلون معه كانوا يخرجون الأحاديث ويحكمون عليها بما يؤديه إليه اجتهادهم.

ويوجد دراسات كثيرة جداً وفي مواضيع شتى، فمنها ما كان لنوع معين من أنواع الأحاديث، ومنها ما كان دراسة لمصطلح من مصطلحات الترمذي، من ذلك:

دراسة للأحاديث التي حكم عليها بالنكارة للدكتور مُحَمَّد التركي

المضطرب عند الترمذي للدكتور الهليل

ومصطلح "الحسن" خصص د. خالد الدريس المجلد الرابع من كتابه: الحسن لذاته والحسن لغيره لدراسة هذا المصطلح بشكل موسع

وهناك دراسات حول نوعية من الأحاديث مثل:

أحاديث الأحكام التي ذكر الإمام الترمذي في "جامعه" أن العمل ليس عليها دراسة نظرية تطبيقية، د. عبدالعزيز بن صالح اللحيدان.

الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل (دراسة استقرائية نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي) د. عامر عبدالفتاح حسن.

الصنعة الفقهية في قول الترمذي: (حديث ضعيف وعليه العمل) عيد بن أبي السعود الكيال.

---

[٧١] انظر: المصدر السابق الرقم التسلسلي: ٤٧٠٠٠، و معجم المؤلفين (١٠/ ٢٥٣).

الفرع السادس: الكتب والدراسات حول منهج الترمذي:

كُتب في منهج الترمذي العديد من الدراسات قديماً وحديثاً، منها ما هو خاص بالترمذي، ومنها ما كان حول مناهج المحدثين وذكر معهم الترمذي.

النوع الأول: ما كان خاصاً بالترمذي:

١- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، لتقي الدين أبو القاسم عُبيد بن مُحَمَّد بن عباس الإسعردي (المتوفى: ٦٩٢هـ)، حققه وعلق عليه: السيد صبحي السامرائي، نشرته دار: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية في الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، في جزء واحد.

٢- ختم جامع الإمام الترمذي تأليف المحدث العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري (١٠٤٨ - ١١٣٤ هـ) قدم له وحققه وعلق عليه العربي الدائز الفرياطي دار البشائر الإسلامية ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (٤٦) الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر.

٤- الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع عدَّاب محمود الحمش[٧٢].

٥- جامع الترمذي في الدراسات المغربية للدكتور مُحَمَّد بن عبد الرحمن الصقلي.

٦- منهج الحافظ الترمذي في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في جامعه عبد الرزاق الشايجي.

النوع الثاني: ما كان حول مناهج المحدثين وذكر معهم الترمذي.

١- شروط الأئمة الخمسة للحازمي.

٢- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل المقدسي.

٣- مناهج المحدثين د.سعد الحميد.

٤- الواضح في مناهج المحدثين ، د. ياسر الشمالي.

٥- مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) د.علي نايف بقاعي.

٦- المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق ، د. رفعت فوزي عبد المطلب.

---

[٧٢] عقد فصلاً تكلم فيه حول الدراسات السابقة لجامع الترمذي من ٣٩ إلى ٥٧.

المطلب الخامس: رواة كتاب الجامع عن الترمذي

قال د. مُحَمَّد الصقلي[٧٣]:

«وقد توصلت بعد البحث إلى أحد عشر راوية كلهم ثبتت روايتهم له».

والرواة الذين ذكرهم هم:

١- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود التاجر.

٢- أبو حامد أحمد بن علي بن الحسن ابن حسنويه.

٣- أبو مُحَمَّد الحسن بن إبراهيم القطان.

٤- أبو العباس مُحَمَّد بن أحمد بن محبوب المحبوبي.

٥- أبو جعفر ابن جماهر.

٦- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يحيى القراب.

٧- أبو الفضل مُحَمَّد بن محمود بن عنبر النسفي.

٨- أبو مُحَمَّد نصر بن مُحَمَّد بن سبرة الشيركثي.

٩- أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الواذري.

١٠- أبو ذر مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الترمذي.

١١- الهيثم الشاشي.

المطلب السادس: اختلاف نسخ جامع الترمذي

تكلم أهل العلم حول هذه المسألة وبيَّنوا أثرها في نسبة بعض الأقوال للترمذي وهي لا تصح عنه.

قال ابن الصلاح[٧٤]:

«وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: " هذا حديث حسن ". أو: " هذا حديث حسن صحيح " ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه».

---

[٧٣] جامع الترمذي في الدراسات المغربية ص ٥٢ – ٥٣.

[٧٤] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٦).

وممن اعتنى بهذه المسألة وتوسع في الكلام عنها الدكتور خالد الدريس في كتابه عن الحديث الحسن وفتكلم عن المواضيع أدناه:

١- حول اختلاف النسخ وأثره د.خالد الدريس في كتابه: الحسن لذاته والحسن لغيره ٤ / ١٠١٣ إلى ١٠٢١.

٢- نسخة الكروخي د.خالد الدريس في كتابه: الحسن لذاته والحسن لغيره ٤ / ١٠٢١ إلى ١٠٣٦.

٣- أبرز الاختلافات د.خالد الدريس في كتابه: الحسن لذاته والحسن لغيره ٤ / ١٠٣٦.

٤- جدول للاختلافات بين نسخة الكروخي وبعض الطبعات د.خالد الدريس في كتابه: الحسن لذاته والحسن لغيره ٤ /١٦٢٣ وما بعده.

المطلب السابع: طريقة المؤلف في ترتيب أبواب الكتاب:

- بدأ بالأبواب الفقهية بدءً بالطهارة وحتى الولاء والهبة.
- بعد ذلك بوَّب أبواباً في الاعتقاد والتفسير والآداب وغيرها حتى ختم جامعه بأبواب المناقب.

وفي الأبواب الفقهية قيل أنه يورد الخلاف بين فقهاء الحجاز في باب، وفقهاء العراق في باب آخر، ذكر ذلك صاحب بغية الألمعي على تخريج الزيلعي الشيخ عبد العزيز الديوبندي الهندي في حاشيته على نصب الراية[٧٥] :

«وهذا هو الموافق لعادة الترمذي، أنه إذا كان في مسألة خلاف بين الحجازيين والعراقيين يورد مستدلهما في أبواب متعاقبة» ا هـ.

المطلب الثامن: عدد أحاديثه:

يبلغ عدد أحاديث جامع الترمذي ٣٩٥٦ حديثاً بحسب عدة طبعات مثل: طبعة الشيخ أحمد شاكر ، وطبعة الدكتور بشار عواد وغيرها من الطبعات.

---

[٧٥] نصب الراية ١/ ٣٩٤ – ٣٩٥.

المطلب التاسع: التكرار في الأبواب والأحاديث:

أ- تكرار الأبواب:

يقوم الترمذي بتكرار عنوان الباب في أكثر من موضع، ولهذا نماذج عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- بَابُ: ((مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الغُلاَمِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ)) تكرر في (١/ ١٢٧) و(١/ ٧٤٩).

٢- بَابُ: ((مَا جَاءَ أَنَّ العَجْمَاءَ جَرْحُهَا جُبَارٌ)) تكرر في (٢/ ٢٧) و(٣/ ٥٤)

وغيرها من الأبواب.

ب- تكرار الأحاديث[٧٦]:

تارةً يكررها في باب واحد، وذلك ليبين من روى زيادةً في المتن أو يوضح وجود اختلاف في الرواية بين رفع ووقف أو وصل وإرسال ونحو ذلك.

وتارة يكرر نفس الحديث في أبواب متفرقة.

المطلب العاشر: الترمذي يبدأ غالباً بذكر الغرائب في أول الأبواب:

قال ابن رجب[٧٧] بعد كلامٍ حول الأحاديث المنكرة الشاذة الغريبة:

«وقد اعترض على الترمذي ـ رحمه الله ـ بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً.

وليس ذلك بعيب، فإنه ـ رحمه الله ـ يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد.

وكان مقصده ـ رحمه الله ـ ذكر العلل، ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له».

قلت:

هذا بحاجة لاستقراء الكتاب بأكمله وإحصاء الأبواب التي بدأ بها بأحاديث غريبة معلولة، وقد قمت

---

[٧٦] انظر الأمثلة من كتاب منهج الترمذي لعداب الحمش ص ١٨٠ وما بعدها.

[٧٧] شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٥).

بالاطلاع على عدد لا بأس به من أبواب كتاب الترمذي ولم أجده يبدأ الباب بذكر الرواية المعلة غالباً.

ولكن قد يكون مراد ابن رجب هو:

أن الترمذي عندما يذكر الاختلاف على المدار في حديث ما، فإنه يبدأ بالرواية الشاذة أو المعلولة، ثم يبين الصحيح.

فإن كان هذا هو مراده فالكلام صحيح مستقيم، ولذلك أمثلة كثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

المثال الأول:

قال الترمذي:

«١٨ – حدثنا هناد، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن.

وفي الباب عن أبي هريرة، وسلمان، وجابر، وابن عمر.

وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم، وغيره، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، أنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجن، الحديث بطوله، فقال الشعبي: إن النبي ﷺ قال: لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن.

وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث».

المثال الثاني:

«قال الترمذي:

٢٩ – حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية، عن حسان بن بلال، قال: رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلل لحيته، فقيل له:، أو قال: فقلت له:، أتخلل لحيتك؟، قال: وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته.

٣٠ – حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ مثله.

وفي الباب عن عثمان، وعائشة، وأم سلمة، وأنس، وابن أبي أوفى، وأبي أيوب.

وسمعت إسحاق بن منصور، يقول: قال أحمد بن حنبل، قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل».

المثال الثالث:

وقال الترمذي:

«١٩٤ - حدثنا أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا عقبة بن خالد، عن ابن أبي ليلى، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن زيد، قال: كان أذان رسول الله ﷺ شفعا شفعا في الأذان والإقامة.

حديث عبد الله بن زيد، رواه وكيع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحاب مُحَمَّد ﷺ، أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام.

وقال شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام.

وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى.

وعبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من عبد الله بن زيد».

قلت:

فغالباً عند ذكر الاختلاف يبدأ بالمعلول ثم يذكر الصحيح بعد ذلك.

ولكنه أحياناً يبدأ بالصحيح ثم يذكر المعلول، ومثال ذلك:

قال الترمذي:

«٢٠٨ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، قال: حدثنا معن، قال: حدثنا مالك (ح) وحدثنا قتيبة، عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن.

وفي الباب عن أبي رافع، وأبي هريرة، وأم حبيبة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن ربيعة، وعائشة، ومعاذ بن أنس، ومعاوية.

حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح.

وهكذا روى معمر، وغير واحد، عن الزهري مثل حديث مالك.

وروى عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، هذا الحديث، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواية مالك أصح».

المطلب الحادي عشر: مصادره في حكاية الأقوال الفقهية عن أهل العلم::

قال الترمذي[٧٨]:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء:

- **فما كان فيه من قول سفيان الثوري:**

فأكثره ما حدثنا به مُحَمَّد بن عثمان الكوفى حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان.

ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي. حدثنا مُحَمَّد بن يوسف الفريابي عن سفيان.

- **وما كان من قول مالك ابن أنس:**

فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الانصاري، أخبرنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم فأخبرنا به أبو مصعب المدينى عن مالك بن أنس.

وبعض كلام مالك ما أخبرنا به موسى بن حزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبى عن مالك بن أنس.

- **وما كان فيه من قول ابن المبارك:**

فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الآملي عن أصحاب ابن المبارك عنه.

ومنه ما روي عن أبى وهب عن ابن المبارك.

ومنه ما روي عن على بن الحسن عن عبد الله بن المبارك.

ومنه ما روي عن عبدان عن سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك.

ومنه ما روي عن حبان بن موسى، عن ابن المبارك.

ومنه ما روي عن وهب بن زمعة عن فضالة النسوي عن عبد الله بن المبارك.

وله رجال مسمون سوى من ذكرنا عن ابن المبارك.

- **وما كان فيه من قول الشافعي:**

فأكثره ما أخبرني به الحسن بن مُحَمَّد الزعفراني عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة، حدثنا به أبو الوليد المكى عن الشافعي.

ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل، أخبرنا يوسف ابن يحيى القرشى البويطى عن الشافعي.

وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا.

---

[٧٨] جامع الترمذي (٦/ ٢٣١ - ٢٣٢).

- **وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم:**

فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق، إلا ما في ابواب الحج والديات والحدود فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، أخبرني به مُحَمَّد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق أخبرنا به مُحَمَّد بن فليح عن إسحاق.

وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذى فيه الموقوف».

المطلب الثاني عشر: مصادره الأساسية في حكاية علل الأخبار:

قال الترمذي[٧٩]:

«وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به مُحَمَّد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله ابن عبد الرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن مُحَمَّد، وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة.

ولم أر أحدا بالعراق، ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من مُحَمَّد بن إسماعيل».

المطلب الثالث عشر: أسبقية الترمذي في التصنيف على الأبواب المعللة:

قال ابن رجب[٨٠]:

«وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة.

وأما الأبواب المعللة، فلا نعلم أحدا سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ، وسفيان في الجامع».

---

[٧٩] جامع الترمذي (٦/ ٢٣٢)

[٨٠] شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٥).

المطلب الرابع عشر: الرباعيات والثلاثيات عند الترمذي:

قال شمس الدين الروداني[٨١]:

«رباعيات جامع ابي عيسي بن سورة الترمذي وهي مائة وسبعون حديثا وفيه ثلاثي واحد».

وقال الذهبي عن الثلاثيات[٨٢]:

«ما فِي جامعه من الثُّلاثيات سوى حديثٍ واحد، وإسناده ضعيف».

الإسناد الثلاثي الوحيد[٨٣] في الجامع هو:

قال الترمذي رحمه الله[٨٤]:

«حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدي الكوفي قال: حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: ((يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر)): هذا حديث غريب من هذا الوجه وعمر بن شاكر شيخ بصري قد روى عنه غير واحد من أهل العلم».

المطلب الخامس عشر: رتبة الأحاديث في جامع الترمذي بشكل عام:

قال الذهبي[٨٥]:

«وَفِي كتابه ما صحّ إسناده، وما صلح، وما ضُعِّف ولم يُترَك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد فِي المناقب وغيرها».

---

[٨١] صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٥٣).

[٨٢] تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٢٩).

[٨٣] استفدته من كتاب جامع الترمذي في الدراسات المغربية للدكتور مُحَمَّد الصقلي ص ٤٤.

[٨٤] جامع الترمذي (٢٢٦٠).

[٨٥] تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٢٩).

قال ابن رجب[٨٦]:

«واعلم أن الترمذي ـ رحمه الله ـ خرج في كتابه:

١- الحديث الصحيح.

٢- والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف.

٣- والحديث الغريب كما سيأتي، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه».

المطلب السادس عشر: شرطه الرئيسي في الأحاديث في الأحاديث التي يودعها في جامعه:

أبان الترمذي في اسم كتابه عن شرطه فيه:

((الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل))

فاشترط الترمذي أن يكون الحديث معمولاً به

وقال رحمه الله في أول العلل الصغير[٨٧]:

«جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ماخلا حديثين:

حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولاسفر، ولا مطر.

وحديث النبي ﷺ أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب».

المطلب السابع عشر: الأحاديث غير المعمول بها في جامع الترمذي:

قال ابن رجب[٨٨]:

«قال أبو عيسى – رحمه الله –:

---

[٨٦] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١١).

[٨٧] جامع الترمذي (٦/ ٢٣٠).

[٨٨] شرح علل الترمذي (١/ ٣٢٣).

جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين:

- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سقم".
- وحديث النبي ﷺ إنه قال: "إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه".

وقد بينا علة الحديثين جميعا في هذا الكتاب.

وكأن مراد الترمذي - رحمه الله تعالى - أحاديث الأحكام.

وقد سبق الكلام على هذين الحديثين اللذين أشار إليهما ههنا في موضعهما في الكتاب، وذكرنا مسالك العلماء فيهما من النسخ وغيره، وذكرنا أيضا عن بعضهم العمل بكل واحد من الحديثين.

وقوله: (قد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب) ، فإنما بين ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بين ضعف وإسناد.

وقد روى الترمذي في كتاب الحج حديث جابر في التلبية عن النساء، ثم ذكر الإجماع على أنه لا يلبى عن النساء، فهذا ينبغي أن يكون حديثا ثالثا، مما لم يؤخذ به عند الترمذي».

المطلب الثامن عشر: الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل:

ذكر الترمذي في كتابه أحاديث ضعفها بنفسه ولكنه بيَّن أن قد جرى العمل على ما فيها.

ومن ذلك: قال الترمذي:

«١٣٩٩ - حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثنا المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة بن مالك بن جعشم قال: «حضرت رسول الله ﷺ يقيد الأب من ابنه، ولا يقيد الابن من أبيه»: هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقة إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح، رواه إسماعيل بن عياش، عن المثنى بن الصباح، والمثنى بن الصباح يضعف في الحديث وقد روى هذا الحديث أبو خالد الأحمر، عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر، عن النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلا، وهذا حديث فيه اضطراب، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن الأب إذا قتل ابنه لا يقتل به، وإذا قذف ابنه لا يحد».

قلت:

ويوجد رسالة ماجستير حول هذا الموضوع، وهي بعنوان:

الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل (دراسة استقرائية نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي) من إعداد د. عامر عبد الفتاح حسن.

المطلب التاسع عشر: شيوخ الترمذي في جامعه:

الفرع الأول: عدد شيوخه ومرتبتهم من حيث الضبط[٨٩]

خرَّج الترمذي في كتابيه (الجامع) و(العلل) الأحاديث عن ٢٢٤ شيخٍ، منهم ٢٠ شيخاً فقط هم ممن حكم عليهم ابن حجر في التقريب برتبة مقبول فما دون ذلك مثل: لين / متروك / مجهول ... إلخ.

وقيل في سبب روايته عن هؤلاء الضعفاء أمران:

١- طلب علو الإسناد مع علم الترمذي بضعف.

٢- بعضهم ثقات عند الترمذي ضعفاء عند غيره.

الفرع الثاني: شيوخ الترمذي الذين أكثر من الرواية عنهم[٩٠]

الشيوخ الترمذي الذين روى عن كل واحد منهم أكثر من ١٠٠ حديث عددهم تسعة شيوخ، وأكثر من نصف أحاديث جامع الترمذي إنما رواها عن هؤلاء التسعة، وهم:

١- قتيبة بن سعيد (٦٠١) حديثاً.

٢- مُحَمَّد بن بشار "بندار" (٤٤٢) حديثاً.

٣- مُحَمَّد بن غيلان المروزي (٢٩٢) حديثاً.

٤- هناد بن السري (٢٨٠) حديثاً.

٥- أحمد بن منيع البغوي (٢٤٩) حديثاً.

٦- مُحَمَّد بن يحيى العدني (١٨٠) حديثاً.

٧- مُحَمَّد بن علاء الهمداني (١٧٦) حديثاً.

٨- علي بن حجر السعدي (١٦٣) حديثاً.

---

[٨٩] مستفاد من كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية للدكتور عداب الحمش ص ٩٨ إلى ١١١ .

[٩٠] مستفاد من كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية للدكتور عداب الحمش ص ٨٢.

٩- عبد بن حميد الكشي (١٥٨) حديثاً.

مجموع أحاديثهم (٢٥٤٧) من إجمالي أحاديث جامع الترمذي

الفرع الثالث: بعض أشهر شيوخه من أصحاب الكتب التسعة:

١- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري روى عنه ٣٦ حديثاً[٩١].

٢- مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح روى عنه الترمذي في جامعه حديثاً واحداً لا غير[٩٢].

٣- أبو داود السجستاني، وجدت الترمذي روى عنه ثلاثة أحاديث: (٢٩٠١) و (٣٦٠٤/ ٨) و (٣٧٨٩)، ونقل بواسطته عقب الحديث (٤٦٦) كلاماً للإمام أحمد في أحد الرواة.

المطلب العشرون: موقفه من زيادة الثقة

كان الترمذي حاله كعامة أهل الحديث الذين لا يقبلون الزيادة مطلقاً ولا يردونها مطلقاً، وإنما يحكمون عليها بحسب ما يحتف بها من القرائن.

ومن أمثلة عدم قبوله زيادة الثقة في الإسناد:

قال الترمذي:

«٢٩٠٨ - حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا بشر بن السري، قال: حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: خيركم، أو أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه.

هذا حديث حسن صحيح.

وهكذا روى عبد الرحمن بن مهدي، وغير واحد عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد

---

[٩١] الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع ٣ / ١٣٣٧.

[٩٢] قال الترمذي:

٦٨٧ - حدثنا مسلم بن حجاج قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: حدثنا أبو معاوية، عن مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أحصوا هلال شعبان لرمضان»: «حديث أبي هريرة غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية»، والصحيح ما روي عن مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين»، وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو حديث مُحَمَّد بن عمرو الليثي.

الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وسفيان لا يذكر فيه: عن سعد بن عبيدة.

وقد روى يحيى بن سعيد القطان، هذا الحديث عن سفيان، وشعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك مُحَمَّد بن بشار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، وشعبة، قال مُحَمَّد بن بشار: وهكذا ذكره يحيى بن سعيد، عن سفيان، وشعبة، غير مرة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ، قال مُحَمَّد بن بشار: وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه عن سفيان عن سعد بن عبيدة قال مُحَمَّد بن بشار: وهو أصح.

وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأن حديث سفيان أشبه قال علي بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني.

وفي الباب عن علي، وسعد».

ومن أمثلة زيادة الثقة في الإسناد مما قبله:

قال الترمذي:

«٣١٨٢ - حدثنا مُحَمَّد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تزني بحليلة جارك.

هذا حديث حسن.

حدثنا بندار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن منصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ بمثله.

هذا حديث حسن صحيح.

٣١٨٣ - حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا سعيد بن الربيع أبو زيد، قال: حدثنا شعبة، عن واصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك أو من طعامك، وأن تزني بحليلة جارك. قال: وتلا هذه

الآية {والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا}.

حديث سفيان، عن منصور، والأعمش، أصح من حديث شعبة، عن واصل، لأنه زاد في إسناده رجلا.

حدثنا مُحَمَّد بن المثنى، قال: حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، عن شعبة، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ نحوه.

هكذا روى شعبة، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، ولم يذكر فيه عمرو بن شرحبيل».

أما الزيادة في المتن، فالأظهر أنه كان يقبلها إذا رواها حافظ إمام ولم يرَ ما يوجب ردها

قال أبو عيسى[٩٣]:

«ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ماروي مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر، أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين، صاعا من تمر، أو صاعا من شعير.

قال وزاد مالك في هذا الحديث من المسلمين.

وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة هذا الحديث، عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه من المسلمين وقد روى بعضهم، عن

نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وقد أخذ غير واحد من الائمة بحديث مالك، واحتجوا به منهم الشافعي وأحمد ابن حنبل قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين، لم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه».

ومن أمثلة ذلك في جامعه

قال الترمذي:

«٢٨ - حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد، قال: رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، فعل ذلك ثلاثا.

---

[٩٣] جامع الترمذي (٦/ ٢٥٥).

وفي الباب عن عبد الله بن عباس.

وحديث عبد الله بن زيد حسن غريب.

وقد روى مالك، وابن عيينة، وغير واحد هذا الحديث، عن عمرو بن يحيى، ولم يذكروا هذا الحرف أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، وإنما ذكره خالد بن عبد الله، وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث.

وقال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجزئ. وقال بعضهم: يفرقهما أحب إلينا. وقال الشافعي: إن جمعهما في كف واحد فهو جائز، وإن فرقهما فهو أحب إلينا».

وقال أيضاً:

«١٧٥٥ - حدثنا هناد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، وكان له شعر فوق الجمة ودون الوفرة.

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وقد روي من غير وجه، عن عائشة أنها قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولم يذكروا فيه هذا الحرف، وكان له شعر فوق الجمة ودون الوفرة وإنما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ثقة حافظ، كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه».

المطلب الواحد والعشرون: شرطه في الرواة

شرط الترمذي في الرواة يصدق فيه قول الطاهر المقدسي رحمه الله[٩٤]:

«اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم».

قلت:

وقد سبر عدد من أهل العلم الرواة الذين أخرج الحديث عنهم، وسأذكر كلامهم إن شاء الله تعالى.

---

[٩٤] شروط الأئمة الستة ص: ١٧.

الفرع الأول: لم يشترط الترمذي عدم الإخراج عن الرواة الذين يكثر وقوع الوهم في حديثهم" ولا يكون الوهم هو الغالب على حديثه"

قال ابن رجب[٩٥]:

«اعلم أن الرواة أقسام: فمنهم .....

وقسم رابع:

هم أيضا أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا[٩٦]، وذكر عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة.

وعن ابن المبارك وابن مهدي، ووكيع، وغيرهم، أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث، المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج، وغيره، فإنه ذكر في مقدمة كتابه، أنه لا يخرج حديث من اتُّهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ الإتقان، وأنهم على ضربين:

- أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.
- الثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر وتعاطى العلم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

قيل إنه أدركته المنية قبل أن يخرج حديث هؤلاء، وقيل: أنه خرج لهم في المتابعات، وذلك كان مراده.

وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي مع أنه خرج لبعض من هو دون هؤلاء، وبين ذلك ولم يسكت عنه».

---

[٩٥] شرح علل الترمذي (١/ ٣٩٦).

[٩٦] يعني قول الترمذي:

وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال (حفظهم) . وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه، مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه.

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة.

الفرع الثاني: يخرج عن الرواة الذين يغلب على حديثهم الوهم والرواة المتروكين ولكنه يبين حالهم [مع المقارنة بين صنيعه في هذه الجزئية وصنيع غيره من أصحاب الكتب الستة]:

قال ابن رجب[٩٧]:

«قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره.

وقد قال أبو داود، في رسالته إلى أهل مكة:

((ليس في كتاب السنن الذي صنفته (عن رجل) متروك الحديث، سيء الحفظ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر)).

ومراده:

أنه لم يخرج لمتروك الحديث، عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قيل: "إنه متروك"، ومن قيل "إنه متهم بالكذب".

وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من (اجتمع) على ترك حديثه، وحُكي مثله عن النسائي».

قال ابن رجب[٩٨]:

«والترمذي ـ رحمه الله ـ يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم، يخرج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه.

وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزني[٩٩]، ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم

---

[٩٧] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٢).

[٩٨] المصدر السابق.

[٩٩] كذلك أخرج من أحاديث عاصم بن عبيد الله وقال فيها: حسن صحيح، وهذا بمثابة توثيق له، وعاصم بن عبيد الله وثقه بعض أهل العلم مثل ابن أبي عاصم وابن خزيمة والعجلي وغيرهم وأكثر النقاد على خلافهم.

حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك في مواضع .

وقد حكى الترمذي في العلل، عن البخاري، أنه قال في حديثه "في تكبيرة صلاة العيدين": هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه.

وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو اشد انتقاداً للرجال منه.

وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه، وكثر.

وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.

وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه».

الفرع ا لثالث: الرواة المتهمون بالكذب في كتاب الترمذي:

ذكر الترمذي أن المتهم بالكذب أو المغفل كثير الخطأ لا يُشتغل بالرواية عنه، وهذ نص كلامه[١٠٠]:

«فرب رجل وإن كان صالحا لا يقيم الشهادة ولا يحفظها فكل من كان متهما في الحديث بالكذب أو كان مغفلا يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الائمة أن لا يشتغل بالرواية عنه، ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم».

ولكن مع هذا فقد أخرج لبعض المتهمين بالكذب، قال السيوطي[١٠١]:

«وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما».

وقد أجاب ابن رجب عن ذلك فقال[١٠٢]:

«ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه؛ حديثاً بإسناد منفرد.

---

[١٠٠] جامع الترمذي (٦/ ٢٣٨).

[١٠١] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ١٨٧).

[١٠٢] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١١).

إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم.
وعلى هذا الوجه خرج حديث مُحَمَّد بن سعيد المصلوب، ومُحَمَّد بن السائب الكلبي».

الفرع الرابع: مثال على طبقات الرواة التي يخرج الترمذي حديثهم.

قال ابن رجب[١٠٣]:

«ونذكر لذلك مثالاً:

وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى:

جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس وعقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية:

أهل حفظ واتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في اتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة:

لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومُحَمَّد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة:

قوم رووا عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم.

---

[١٠٣] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣).

وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة:

قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومُحَمَّد بن سعيد المصلوب وبحر السقاء، ونحوهم.

فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين».

الفرع الخامس: الرواية عن أهل البدع

ظاهر صنيع الترمذي لا يرى بأساً بالرواية عمن رموا ببدعة من البدع، وقد استخرجت من كتاب تقريب التهذيب لابن حجر الرواة الذين وُصفوا بالابتداع ممن روى عنهم الترمذي أذكرهم مرتبين حسب نوع البدعة مع ذكر رقم الترجمة في كتاب التقريب:

الاعتزال

(٥٤٠٢)

الجهمية

(٦٨٧) ذكر ابن حجر أنه تاب

الرفض أو التشيع

(٤٩٢ - ٧٩٧- ٨١٨ – ٨٦٢ - ٨٧٨ – ١٤٤٥ – ١٤٦٨ – ١٦٤٤ – ٢١٠١ - ٢٢٤١- ٢٢٩٥- ٢٣٦٨- ٣١٥٣ – ٣٤٤٦ – ٤٥٣٩ - ٥٤٤١- ٦٢٢٧ – ٦٣٣٥ - ٦٨٩٦- ٧٢٠٩- ٨٢٠٧)

النصب

(٧٤- ٢٧٣ - ١١٨٤- ١٣٨٩ - ٢٠٩٢- ٧١٧٨)

القدرية

(٦٥٣- ١١٦٨- ٢٠٢٠ - ٢٦٦٩- ٢٩٣٣ – ٣١٤٢ – ٣٤٩٨ – ٣٦٦٢ – ٣٧٥٦ -

٣٨٠٠ – ٤٢٥١ – ٤٣٣٤[١٠٤] – ٤٧٧٣ – ٥٢٣٠ – ٥٩٣٩ – ٧٢٤٦ – ٧٢٩٩ – ٧٣٦٢ – ٧٥٣٦)

الخروج

(١٠٠٥– ١٢٥٠ [١٠٥]– ٧٤٥٢ – ٨٠٤٦)

الإرجاء

(١٨٩[١٠٦]– ٦١٦– ٧٢٣ – ٨٨٢ – ١٢٨٤ – ١٧٦٦ – ١٨٤٠ – ٣٠٤٠ – ٣٠٧٥ – ٤١٦٠ – ٥٤٨٢ – ٥٥٩١ – ٥٨٤١ – ٨٠٠١)

من رمي بأكثر من بدعة

(١٦٤١[١٠٧]– ٥٢١٥[١٠٨])

---

[١٠٤] قال ابن حجر: رمي بالقدر ولم يثبت.

[١٠٥] الحسن بن صالح، قال عنه أنه رمي بالتشيع، الصواب أنه كان يرى السيف ولم يُرمّ بالتشيع.

[١٠٦] قال ابن حجر: يقال رجع عنه.

[١٠٧] رمي بالإرجاء وبالنصب.

[١٠٨] رمي بالقدر وبالتشيع.

المطلب الثاني والعشرون: اصطلاحات الترمذي

اصطلاحات الترمذي من أكثر المسائل التي حصل فيها اختلاف في أوساط المشتغلين بالحديث قديماً وحديثاً، و لا تزال هكذا إلى ما شاء الله.

وهي كذلك من المسائل التي أُفردت فيها مصنفات وأبحاث، وسنذكر هنا خلاصة بعض هذه الأبحاث.

الفرع الأول:عدد اصطلاحات الترمذي

عددها أكثر من (٣٠٠) مصطلح ووصف أطلقه الترمذي في كتابه على الروايات والرواة[١٠٩].

وأما اصطلاحاته الخاصة بالحكم على الروايات صحةً وضعفاً فعددها (٩٦) اصطلاحاً.[١١٠]

الفرع الثاني: تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وغريب عند العلماء قبل الترمذي

قال ابن رجب[١١١]:

«أعلم أن الترمذي قسم ـ في كتابه هذا ـ الحديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث.

وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة.

وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث "البحر هو الطهور ماؤه"، هو حديث حسن صحيح، وإنه قال في أحاديث كثيرة: هذا حديث حسن.

وكذلك ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبد الله بن حوالة، عن النبي ـ ﷺ ـ.."تجندون أجناداً ... الحديث"، قال: هو صحيح حسن غريب.

وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن.

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث أنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع

---

[١٠٩] كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية ص ١٨٩.

[١١٠] المصدر السابق من ٣٦٥ إلى ٣٧١.

[١١١] شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٤).

وباطل.

وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن».

الفرع الثالث: مصطلح: غريب

ذكر الترمذي أن الغريب يُطلق على ثلاثة معانٍ، فقال[١١٢]:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

١- رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد:

مثل حديث حماد بن سلمة عن أبي العشراء، عن أبيه قال: قلت يارسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: لو طعنت في فخذها أجزأ عنك، فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، ولا يعرف لابي العشراء إلا هذا الحديث.

وإن كان هذا الحديث عند أهل مشهورا، فإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا نعرفه إلا من حديثه.

ورب رجل من الائمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه:

مثل ما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع اولاء، وعن هبته.

لا يعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه:

عبيد الله بن عمر وشعبة، وسفيان الثوري ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الائمة، وروى يحيى بن سليم هذا الحديث، عن عبيد الله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر فوهم فيه يحيى بن سلم، والصحيح هو عن عبيد الله بن دينار، عن ابن عمر هكذا روى عبد الوهاب الثقفى، وعبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وروى المؤمل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لوددت أن عبد الله بن دينار أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه.

---

[١١٢] جامع الترمذي (٦/ ٢٥٤).

٢- قال أبو عيسى: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث:

وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ماروي مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر، أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين، صاعا من تمر، أو صاعا من شعير.

قال: وزاد مالك في هذا الحديث من المسلمين.

وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة هذا الحديث، عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه من المسلمين وقد روى بعضهم، عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وقد أخذ غير واحد من الائمة بحديث مالك، واحتجوا به منهم الشافعي وأحمد ابن حنبل قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين، لم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه.

٣- ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الاسناد:

- حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعلى، وأبو السائب، والحسين بن الاسود، قالوا: أخبرنا أبو أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة، عن جده أبى بردة، عن أبى موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معا واحد.

هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده وقد روى هذا الحديث من غير وجه، عن النبي ﷺ وإنما يستغرب من حديث موسى سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة، وسألت مُحَمَّد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبى كريب، فقلت له حدثنا غير واحد عن أبى أسامة، بهذا فجعل بتعجب، وقال ما علمت أن أحدا حدث بهذا غير أبى كريب.

قال مُحَمَّد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبى أسامة في المذاكرة.

- حدثنا عبد الله بن أبى زياد وغير واحد، قالوا: أخبرنا شبابة بن سوار أخبرنا شعبة عن بكير بن عطاء بن عبد الرحمن بن يعمر: أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمزفت.

هذا حديث غريب من قبل إسناده لا نعلم أحدا حدث به عن شعبة غير شبابة.

وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت، وحديث شبابة إنما يستغرب لانه تفرد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الاسناد عن بكير بن

عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال: الحج عرفة هذا الحديث المعروف صح عند أهل الحديث بهذا الاسناد.

- حدثنا مُحَمَّد بن بشار أخبرنا معاذ بن هشام حدثنى أبى عن يحيى بن أبى كثير، قال: حدثنى أبو مزاحم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى يقضى قضاؤها فله قيراطان، قالوا يارسول الله ما القيراطان، قال أصغرهما مثل أحد.

حدثنا عبد الله ابن عبد الرحمن أخبرنا مروان بن مُحَمَّد عن معاوية بن سلام حدثنى يحيى بن أبى كثير أخبرنا أبو مزاحم سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: من تبع جنازة فله قيراط فذكر نحوه بمعناه، قال عبد الله: وأخبرنا مروان عن معاوية ابن سلام قال قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهرى عن حمزة بن سفينة عن السائب سمع عائشة عن النبي ﷺ نحوه.

قلت لابي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذى استغربوا من حديثك بالعراق، فقال حديث السائب عن عائشة عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث.

وسمعت مُحَمَّد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن.

قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روى من غير وجه عن عائشة عن النبي ﷺ وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة عن النبي ﷺ.

- حدثنا أبو حفص عمرو بن على أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا المغيرة بن أبى قرة السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل يا رسول الله أعقلها وأتوكل أو أطلقها وأتوكل؟ قال: اعقلها وتوكل، قال عمرو بن على، قال يحيى بن سعيد: هذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي ﷺ نحو هذا» انتهى كلامه.

حكم ما وصفه الترمذي بـ:(الغرابة) دون إضافة وصف الحسن أو الصحة:

تتبع بعض الباحثين[١١٣] كل الأحاديث التي وصفها بالغرابة دون إضافة الوصف بالصحة أو الحسن، وخرجوا بنتائج منها:

١- لم يخرج البخاري ولا مسلم أياً من الأحاديث التي وصفها الترمذي بالغرابة سوى (٨) أحاديث[١١٤] أخرجاها لاعتبارات خاصة عندهما.

٢- يكاد يكون كل الأحاديث التي وصفها الترمذي بالغرابة رواتها من الضعفاء.

قلت:

قمت بمراجعة الأحاديث التي ذكر الباحث أنها متفق عليها الصحيحين، وأرقامها في جامع الترمذي: (٦٨٣ ، ٩٣٦، ٢١٣٠، ٣٣١٠) فوجدتها عند الترمذي بأسانيد مغايرة لأسانيد الصحيحين.

وأما الروايات التي أخرجها مسلم فقط ووصفها الترمذي بالغرابة فهي على ثلاثة أوجه:

- (٧٣، ٨٤٥) رواها الترمذي بنفس أسانيد مسلم، وقول الترمذي فيها يبدو صواباً، والأظهر أن مسلماً إنما أردفها ضمن الشواهد والمتابعات لا من الأصول.
- (١٨٧١) في بعض الطبعات قال الترمذي: حسن غريب.
- (٢٨٣٤) فرواه الترمذي بإسنادٍ فيه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف، وأما مسلم فرواه من طريق عبيد الله وعبد الله العمريين.

فلأجل ضعف عامة ما يصفه الترمذي بالغرابة، فقد اشتهر عند أهل العلم أن الترمذي إذا قال حديثٌ غريب فإنما يعني ضعف إسناده.

---

[١١٣] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع ٤٣٦ إلى ٤٤٤، وذكر أنه استفاد من رسالة ماجستير بعنوان الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي للباحث: عمار جاسم العبيدي.

[١١٤] أرقامها في جامع الترمذي: (٦٨٣ ، ٩٣٦، ٢١٣٠، ٣٣١٠) وهي متفق عليها في الصحيحين، وأما (٧٣، ٨٤٥، ١٨٧١ في بعض الطبعات: حسن غريب، ٢٨٣٤) عند مسلم فقط.

الفرع الرابع: مصطلح: حسن

قال الترمذي[١١٥]:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا:

- كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
- ولا يكون الحديث شاذا.
- ويروى من غير وجه نحو ذلك.

فهو عندنا حديث حسن».

قال ابن رجب[١١٦]:

«وأما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن: وهو ما كان حسن الإسناد.

وفسر حسن الإسناد:

- بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب
- ولا يكون شاذاً
- ويروى من غير وجه نحوه

فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن.

وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

فعلى ما ذكره الترمذي:

١- كلُّ ما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن.

٢- بشرط أن لا يكون شاذاً، والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ـ ﷺ ـ خلافه بشرط أن لا يكون شاذاً.

٣- وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني :

---

[١١٥] جامع الترمذي (٦/ ٢٥٤).

[١١٦] شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦).

أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ـ ﷺ ـ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة» ا هـ.

قال أحمد شاكر في شرح قول الترمذي يروى نحوه من غير وجه[١١٧]:

«وإنما يريد أن لا يكون معناه غريبا : بأن يروى المعنى عن صحابي آخر ، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر ، أو بنحو ذلك ، مما يخرج به معناه عن أن يكون شاذا غريبا، فتأمل».

هل الترمذي يحتج بما يصفه بالحسن ؟

قال ابن حجر[١١٨]:

«فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق».

وقال ابن حجر أيضاً[١١٩]:

«وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت

---

[١١٧] الباعث الحثيث ص٥٦.

قلت: ممن بحث هذه المسألة د. خالد الدريس في كتابه عن الحديث الحسن ٤ / ١١٣٤ وما بعدها وتكلم عن عدة مسائل متعلقة بقول الترمذي: ((يُروى نحو ذلك)).

وأيضاً اطلعت على بحثٍ بعنوان: أَوضَحُ الْمَسالِكِ ببَيَانِ مَعْنَى قَوْلِ التِّرْمِذيِّ « يُرْوَي مِنْ غَيرِ وَجْهٍ نَحْوُ ذَلكَ »، وهو بحث جيد، وهذا هو الرابط لمن أراد الاطلاع عليه: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=167581

[١١٨] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٠٢ وما بعدها).

[١١٩] المصدر السابق.

طرقه وعضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن.

وهذا حسن قوي رايق ما أظن منصفا يأباه والله الموفق.

ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به؛ لأنه أخرج حديثا من طريق خثيمة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين — رضي الله تعالى عنه – وقال بعده هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك.

وقال في كتاب العلم بعده: بعد أن أخرج حديثا في فضل العلم: "هذا حديث حسن قال: وإنما لم نقل لهذا الحديث: صحيح، لأنه يقال: أن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه، قال: "حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة – ﷺ –" انتهى.

فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك، لكن في كل المثالين نظر، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره.

لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا؟.

هذا الذي يتوقف فيه والقلب إلى ما حرره ابن قطان أميل – والله أعلم –».

وممن بحث هذه المسألة د. خالد الدريس في كتابه عن الحديث الحسن ٤ / ١٥٤٥ وما بعدها وخلاصة النتيجة التي توصل إليها مخالفة لما مال إليه ابن حجر، فذكر د. خالد بأن الأصل هو أن الترمذي يحتج بالمتن الذي روي معناه من غير من وجه، وأن تحسين الترمذي ليس تحسيناً للإسناد، إنما هو للمتن.

الفرع الخامس: مصطلح: حسن غريب:

بلغ عدد الأحاديث التي وصفها الترمذي بالحسن الغريب فقط (٥١٧)[١٢٠]، منها أحاديث مذكورة في الصحيحين.

وأصح الأقوال فيما يظهر هو ما ذكره الحافظ ابن رجب فقال بعد شرح معنى الحسن عند الترمذي وأن معنى المتن قد روي من أكثر وجه:

«وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث "الأعمال بالبينات" فإن شواهده كثيرة جداً في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح».

والأمثلة التي تعزز صحة هذا القول أكثر من الحصر، بل إن كل حديثٍ وصفه الترمذي بالحسن وذكر أنه في الباب عن فلان وفلان هو مما يعزز ذلك.[١٢١]

ولكن قد يُشكل على تفسير ابن رجب أن الترمذي وصف كثيراً من الأحاديث بالغرابة فقط[١٢٢] ثم يتبع هذا الوصف بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، فلو كان مراده أن المعنى قد روي من غير وجه لوصفه بالحسن ولما اكتفى بقوله: غريب، لأنه يوجد في الباب عن فلان وفلان.

والجواب:

١- أن عدد الأحاديث الموصوفة بالغرابة ثم أتبعها الترمذي بقوله وفي الباب قليل مقارنة بما وصفه

---

[١٢٠] هذا العدد الذي وجدته من خلال طريقة بحث معينة في المكتبة الشاملة.

[١٢١] اطلعت على دراسة تطبيقية طيبة لأبي مُحَمَّد الألفي بعنوان ((إتحاف الأريب بمعنى قول الترمذي "حسن غريب")) واستفدت منها، وهذا هو الرابط لمن أراد الاطلاع عليها: www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=19232

[١٢٢] عددها (٨٥) حديثاً بعد البحث من خلال المكتبة الشاملة.

بالحسن.

٢- اختلاف النسخ أمر وارد.

٣- ليس بالضرورة أن يصفه بالحسن، لأنه ربما استغني عن ذلك بقوله وفي الباب.

الفرع السادس: مصطلح: صحيح

قال ابن رجب :

«وقد فسر الترمذي ههنا مراده بالحسن وفسر مراده بالغريب، ولم يفسر معنى الصحيح، ونحن نذكر ما قيل في معنى الصحيح، أولاً، ثم نشرح ما ذكره الترمذي في معنى الحسن والغريب، إن شاء الله تعالى.

أما الصحيح من الحديث، وهو الحديث المحتج به، فقد ذكر الشافعي ـ رحمه الله ـ شروطه بكلام جامع، قال الربيع:

قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها:

- أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه.

- عاقلاً لما يحدث به.

- عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه إحالة الأحاديث.

- حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه، إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

- بريئاً من أن يكون مدلساً، يحدث عمن لقي، ما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ـ ﷺ ـ بما يحدث الثقات بخلافه.

- ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ـ ﷺ ـ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه.

قال: ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادات، لم تقبل شهادته».

قلت:

ويبلغ عدد ما وصفه الترمذي بـ (الصحيح) دون إضافة وصف الحسن (١٣٨)[١٢٣].

وافقه البخاري ومسلم في (٦٠) حديثاً.

وافقه البخاري في (٦) حديثاً.

وافقه مسلم في (١٠) حديثاً.

وقد قمت بإحصاء الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في كتاب "ضعيف الترمذي" مما حكم عليه الترمذي بقوله (صحيح) دون إضافة وصفه "بالحسن" فوجدتها (١٠) أحاديث فقط.

الفرع السابع: مصطلح: (حسن صحيح / حسن صحيح غريب)

قال ابن رجب[١٢٤]:

«فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة، المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن أبيه.

ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً.

وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن».

وقال ابن رجب بعد أن شرح معنى الحسن عند الترمذي واشتراط أن يكون معنى المتن قد روي من أكثر وجه:

«فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ "حسن صحيح".

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط، إما كثير، أو غالب عليهم، فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه.

وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا

---

[١٢٣] كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية ص ٣٨٩ إلى ٣٩١.

[١٢٤] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٠).

الوجه، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث "الأعمال بالبينات" فإن شواهده كثيرة جداً في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح.

وبمعنى هذا الذي ذكرناه فسر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنى الحسن، غير أنه زاد: أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ. وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط. لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن من كان مغفلاً كثير الخطأ، لا يحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين.

وقول الترمذي ـ رحمه الله ـ يروى من غير وجه نحو ذلك، لم يقل عن النبي ـ ﷺ ـ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ـ ﷺ ـ ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه، ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به.

وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً.

وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي إنما يكون الحديث صحيحاً حسناً إذا صح إسناده، برواية الثقات العدول، ولم يكن شاذاً، وروى نحوه من غير وجه وأما الصحيح المجرد فلا يشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه، لكن لا بد أن لا يكون ـ أيضاً ـ شاذاً، وهو ما روت الثقات بخلافه على ما يقوله الشافعي والترمذي فيكون حينئذ الصحيح الحسن أقوى من الصحيح المجرد.

وقد يقال: إن الترمذي إنما يريد الحسن ما فسره به ههنا، إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر، والله أعلم».

قلت:

يبلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها بقوله: ((حسن صحيح)) بلغت (١٩٩٥) [١٢٥] حديثاً، ومنها ما

[١٢٥] انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية ص ٣٧٩ إلى ٣٨٥.

اكتفى بهاتين الكلمتين، ومنها ما أضاف معها الوصف بالغرابة ((حسن صحيح غريب)).

منها (٧٤) اتفق على إخراجها البخاري ومسلم، ومنها (٢٥) أخرجها البخاري وحده، ومنها (٤٨) أخرجها مسلم وحده، فيكون المجموع = (١٤٧).

وقد قمت بإحصاء الأحاديث التي أوردها الشيخ الألباني في كتابه "ضعيف الترمذي" مما حكم عليه الترمذي بقوله (حسن صحيح) أو (صحيح حسن) أو (صحيح غريب حسن) أو (حسن صحيح غريب) فوجدتها بلغت (١٠٣) أحاديث فقط.

الفرع الثامن: مصطلح: منكر

كتب د. مُحَمَّد التركي دراسة بعنوان: (الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي) طبعته دار العاصمة في سنة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، وعدد صفحاته (٨٨).

وقد قام في هذه الدراسة بجمع الأحاديث التي وصفها الترمذي بالنكارة، واستنتج الآتي:

أن المنكر عند الترمذي هو ما انفرد به راوٍ شديد الضعف، سواء خالفه غيره أو لم يخالفه.

الفرع التاسع: مصطلح: في الباب

قَصد الترمذي بقوله (وفي الباب) أي أنه توجد أحاديث أخرى عن صحابة آخرين تدور حول نفس الموضوع، مثال ذلك:

قال الترمذي:

١٧٠ - باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده:

٢٣٠ - حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن حصين، عن هلال بن يساف، قال: أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرقة، فقام بي على شيخ يقال له: وابصة بن معبد، من بني أسد، فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلا صلى خلف الصف وحده، والشيخ يسمع، فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة.

وفي الباب عن علي بن شيبان، وابن عباس.

حديث وابصة حديث حسن.

قلت:

موضوع هذا الحديث هو النهي عن الانفراد خلف الصف، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي بقوله (وفي الباب) تتحدث حول هذه الجزئية.

فأما حديث علي بن شيبان مما جاء فيه[١٢٦]:

قال: ورأى رجلًا صلى خلف الصف وحده فوقف عليه نبى الله - ﷺ - حين انصرف فقال: "استقبل صلاتك فلا صلاة للذي يصلى خلف الصف".

وأما حديث ابن عباس فلفظه[١٢٧]:

"رأى النبي - ﷺ - رجلًا يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة"

مسألة: هل قصد الترمذي بالإشارة لأحاديث الباب تقوية حديث الباب؟

قال الشيخ الألباني[١٢٨]:

يقول الترمذي بعد أن يذكر حديثا في باب من الأبواب: وفي الباب عن فلان وفلان. فإنه لا يريد بذلك تقوية حديث الباب برمته؛ خلافا لما يفهمه بعض الطلبة! وقد بين ذلك الحافظ العراقي في " شرح مقدمة علوم الحديث "؛ فقال (ص ٨٤ - حلب) - بعد أن أشار إلى ما ذكرته عن الترمذي -:

" فإنه لا يريد ذلك الحديث العين، وإنما يريد أحاديث أخر تصح أن تكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثا آخر غير الذي يرويه في أول الباب. وهو عمل صحيح؛ إلا أن كثيرا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه أول الباب بعينه! وليس الأمر على ما فهموه؛ بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثا آخر يصح إيراده في ذلك الباب ".

وهذه فائدة جليلة من الحافظ العراقي

بعض المصنفات حول قول الترمذي وفي الباب

ألفت في هذا المبحث كتب عديدة، ومن ذلك كتاب: ((نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب)) للحافظ ابن حجر، ولكنه في حكم المفقود.

---

[١٢٦] انظر: نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٢/ ٥٥٣).

[١٢٧] انظر: المصدر السابق.

[١٢٨] سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٢/ ٧١٥).

وتأسياً بابن حجر وعنوان كتابه، كتب حسن بن مُحَمَّد بن حيدر الوائلي كتاباً بنفس العنوان والموضوع وهو من أجود ما كتب في هذا الباب، ومما قاله في مقدمته[١٢٩]:

وقد اعتنى أئمتنا المتأخرون بكتب التخريج لبعض المصنفات المتقدمة كما لا يخفى ومن ذلك أن الحافظ ابن حجر صنف في هذا الفن عدة مصنفات من ذلك فيما نحن فيه إلا أنى سألت بعض من له اعتناء بالمخطوطات فكان الجواب عدم العلم بالعثور عليه أصلًا.

وقد اعتنى المباركفوري بذلك إلا أن عليه استدراكات تكثر مع أنه يصدق عليه قول من تقدم:

وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائى الجميلا

[١٢٩] نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١/ ١٣).